شكراً السيدة الرئيس،

اسمحي لي بداية أن أهنئك وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لترأس أعمال الدورة الـ٤٨ للجنة السكان والتنمية التي نعول جميعنا على مساهمتها الهامة في هذا التوقيت الحساس الذي تتضافر خلاله الجهود الدولية للإعداد لجدول أعمال طموح للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥ يكون السكان وقضاياهم محوره وصلب اهتمامه، ويحقق النمو المستدام لجميع شعوب العالم، مع إيلاء الأهمية اللازمة للدول التي

[redacted]

مجموعة الـ٧٧ والصين.

إلى مخيمات اللجوء التي يعانوا فيها من انعدام الأمن والاستغلال والتجنيد، وتتعرض النساء القاصرات فيها لأبشع صور الاستغلال والزواج القسري...

كما أدى استهداف المجموعات الإرهابية المسلّحة للبنى التحتية في سوريا، وخاصة المنشآت الاقتصادية ومحطات توليد الكهرباء وتنقية المياه والمستشفيات والمدارس، بالاضافة الى تعرض هذه

[redacted]

القطاعات ذاتها لتدابير اقتصادية قسرية أحادية وغير مشروعة تفرضها بعض الدول ضد سوريا، إلى تراجع ملحوظ في مستويات التنمية في سوريا، والابتعاد عن الفقر والحرمان وانتقص كبير في الأدوية

[redacted]

والمستلزمات الطبية، ومنها المطلوبة لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للنساء الحوامل وللأطفال الرضّع. كما أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار، ونقص في مستلزمات الإنتاج، وإلى وقوع آلاف السوريين ضحايا للبطالة والتشرد من بيوتهم وللهجرة خارج البلاد.

وحيال هذا الواقع الصعب في سوريا، وإعمالاً لواجباتها الدستورية، عملت الحكومة السورية على مسارين أولهما حماية مواطنيها وسيادتها واستقرارها بمواجهة هذا الإرهاب التكفيري وتحرير السوريين من شروره، وثانيهما تنفيذها، وبالتعاون مع شركائها الوطنيين والدوليين، لسلسلة من البرامج والخطط العاجلة والهادفة للمحافظة على المنجزات التي حققتها سوريا قبل أزمتها، وخاصة التنموية منها وتلك التي تنفذ في إطار التزامها بمبادئ وأهداف خطة العمل لمؤتمر السكان، وذلك من خلال دعم الوزارات والهيئات المعنية بتقديم خدمات الرعاية الأسرية والصحية والتعليمية والاجتماعية بهدف تعزيز الاستجابة لاحتياجات السوريين، ولتعزيز بناء الإنسان السوري وقدرته على الصمود، وإعطاء الدعم اللازم للشباب، وتمكين النساء وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لهنّ، والرعاية الصحية اللازمة لأطفالهم.

إن أجيال سوريا الحالية والقادمة هي بأمس الحاجة للجهود الدولية الصادقة وغير المزدوجة لضمان إنهاء معاناتهم بشكل فوري، وذلك يكون عبر دعم جهود الحكومة والشعب السوريين في محاربة الإرهاب، ودعم البرامج التنموية الوطنية دون مشروطيات أو اعتبارات سياسية، والرفع الفوري لجميع التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول ضد الشعب السوري ومؤسساته.